بل الاصل ان يكن من شيء فحذف الشرط فزيدت ما واد غمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط

قوله والاسمية لازمة للمبتدأ هذا احسن من عبارة الشرح لصوق الاسم لازم للمبتدأ لما ذكرنا

في الحاشية وقوله لزمها لصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان

فانه لم يلاصقها اسم واجاب عنه دحمه الله في الحواشي ان المبتدأ محذوف اي مهما المتوفى وقال الرضي

اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد فمنطلق اولا كالاية المذكورة قوله

اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة يحتمل ان يكون كل من الاقامة والابقاء

تعليلا لكل من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم ويحتمل ان يكون على طريق اللف والنشر مرتبا

او مشوشا وانما قال في الجملة لان الفاء لم يقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام الشرط قبل جميع

اجزاء الجزاء والشرط تقتضي الفاء في خلالها واللازم للمبتدأ انما هو الاسمية وانها لم يقم مقامه

مل القائم مقامه اما وهو حرف واما ابقاء الاثر فكونه في الجملة ظ بالنسبة الى لزوم اللصوق

لان اللازم للمبتدأ انما هو اسمية ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى لزوم الفاء

فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو الفاء الداخلة على الجزاء لا انها الواقعة في خلال الجزائه

هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه واما بيان تحققهما من وجه فالاول في الابقاء

بالنسبة الى لزوم الفاء ظ واما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان لصوق الاسم لاما في حكم لصوق

الاسمية بها لان لصوق الموصوف في حكم لصوق الصفة فالاسمية اللاصقة باما القائمة مقام المبتدأ

اثر بقي من المبتدأ المحذوف واما بيان تحقق الاقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء

فهو ان الفاء وان وقعت في خلال الجزاء لكن هذا الوقوع عارض لمانع من كون الفاء على ما كان عليه

في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء فالفاء واقعة في الصدر

اصالة وتقديرا ومقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقامتها مقام الشرط الذي هو ملزومها

من هذا الوجه واما بيانها بالنسبة الى لزوم اللصوق فهو ان الاسمية لما انها حلت لاصقة باما

على الوجه الذي ذكرنا كان لصوق الاسم لازم اقيم مقام ملزومه وهو المبتدأ قوله علم البلاغة وتوابعها

وعلم توابعها هو البديع

يشعر بظاهره انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها عطفا

على البلاغة وكذا قوله وتوابعها على انه علم البديع وكلاهما لا يخلو عن اشكال اما الاول فلانه

يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم من كون البلاغة

علما للعلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم

توابعها اشارة الى ان المضاف محذوف فالمعطوف عليه علم البلاغة ويكون جر توابعها كجر

الآخرة في قوله تعالى والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة فح يندفع بعض الاشكال وعلى الاولى يندفع تكلفه

واما الثاني فلان العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة او توابع البلاغة لا توابعها وهو ظ وعلى الاول

يكون في توابعها تغيران بنا في كل منهما العلمية احدهما حذف بعض العلم والآخر اقامة المضمر

مقام المظهر فيه الا ان يرتكب مثل ما ذكرنا في شهر رمضان ورمضان فينا في التغير الاول

وعلى الثاني يكون فيه التغير الثاني وغاية ما يمكن ان يقال حمل حمه ان قوله علم البلاغة على معنى علم

له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة

اختصاص بتوابعها وهو البديع وقوله لا يعزب من العلوم اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة

الى سائر العلوم فاندفع ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم الحصر فقوله فيكون من ادق

العلوم تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاء وهي ان دقائق العربية ادق

دقائق العلوم فلا يتجه ان دقة المعلوم توجب دقة العلم لا دقته ولو صحت هذه المقدمة فليست

مسلم ولا مشهوره ليغني شهرتها عن ذكرها قوله اي به يعرف ان القرآن معجز لا يقال ان اراد

معرفة نفس اعجاز القرآن فالحصر غير مستقيم لان الاعجاز يعلم بما يذكر في علم الكلام حيث يبحث عن كون

القرآن معجزا للرسول عليه السلام وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته للصرفة او السلامة عن الاختلاف

والتناقض او غيرها فكذلك ايضا لان ذلك يعرف بما يذكر في علم الكلام في النبوات وبما يذكر في بعض كتب

الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز ثابت له بناء على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا لا يعرف

على التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا بما

يذكر في علم الكلام فليتامل

Copyright © King Saud University